التجربة الجزائريـــة لميثاق السّـلم والمصالحـــة الوطنية وإمكانية إسقاطها على الحالة الليبية مقاربة تحليلية

د . جمال الطاهـــر عبدالعزيز ـ قسم الدّراسات الإقليمية والدولية ـ الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - جنزور
Jemie70@yahoo.com

Abstract:
National reconciliation is an important milestone in the history of societies that have suffered from the scourge of civil wars and armed conflicts. Algeria suffered during the Black Decade from great tragedies and pains that led to the killing of tens of thousands of civilians, children and women, which caused major cracks in the Algerian social fabric. Libyan society also has suffered from a critical stage which characterized by many conflicts and wars in the period which following the February revolution.
This research attempted to study and evaluate the Algeria's experience of national reconciliation and posed the major problematic which is: To what extent has the Algerian experience of national reconciliation succeeded in establishing peaceful coexistence in Algerian society? there are many sub-questions branch out, from this main problematic like as: What is the concept of national reconciliation? How did the Algerian experience of national reconciliation succeed? Can the Algerian experience be applied and projected onto the Libyan case?
This research aims to emphasize the important role which played by national reconciliation to achieving the transitional justice, establishing the values of peaceful coexistence, restoring the social fabric, and consolidating the rule of law. through the right of the individual to live in a society of security and peace, and the right of victims who were subjected to violence by perpetrators to redress the damage and approve appropriate compensation for them morally and materially.
This research discussed these questions within four main axes and presented a conclusion that gathered all these axes and confirmed in its fourth axis that there are valuable opportunities that can be seized to achieve the success of the national reconciliation project in Libya, as the Algerian experience succeeded.

Keywords: Algerian experience, Peace Charter, National reconciliation, Peaceful coexistence, Libyan case

المُلخّـــص :

تُعتبر المصالحة الوطنيـــة محطة مهمة في تاريخ المجتمعات التي عانت من ويلات الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة وقد عانت الجزائر خلال العشرية السوداء من مآسي وآلام كبيرة أدت إلى مقتل عشرات آلاف من المدنيين والأطفال والنساء مما سبب شُـــروخا كبيرة في النســـيج الاجتماعي الجزائري ، كما عانى المجتمع الليبي في الفترة التي أعقبت الثورة من مرحلة حرجة اتسمت بالعديد من النزاعات والحروب ، حاول هذا البحث دراسة وتقييم التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية وطـرح إشكالية رئيسية مفادها : إلى أي مدى نجحت التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية في إقرار التعايش السلمي في المجتمع الجزائري؟ ومن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عديد الأسئلة الفرعية من ضمنها : ما مفهوم المصالحة الوطنية ؟ كيف نجحت التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية؟ هل يمكن تطبيق التجربة الجزائرية وإسقاطها على الحالة الليبية؟ يهدف هذا البحث على التأكيد على الدور المهم الذي تلعبه المصالحة الوطنية في تحقيق العدالة الانتقالية وإرساء قيم التعايش السلمي وترميم النسيج الاجتماعي ، وترسيخ سيادة القانون ، من خلال حق الفرد في العيش في مجتمع يسوده الأمن والسلم ، وحق الضحايا الذين تعرضوا للعنف من قبل الجناة إلى جبر الضرر وإقرار التعويض المناسب لهم معنويًا وماديًا. ناقش هذا البحث هذه الأسئلة ضمن أربع محاور رئيسة وقدم خاتمة حوصلت كل هذه المحاور وأكد في محورها الرابع أن هناك فرص ثمينة يمكن اغتنامها لإنجاح مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا كما نجحت التجربة الجزائرية.

الكلمات المفتاحيـــــة :

التجربة الجزائرية ، ميثاق السلم ، المصالحة الوطنية ، التعايش السلمي ، الحالة الليبية

المقدمـــــــة:

عانت كثيرٌ من شُـــعوب العالم من النزاعات الدّاخلية والحـــروب الأهلية ومن دوامات العنف والعنف المضاد؛ وفي هذا الصدد نستذكر التجربة الإسبانية بعد سنوات من الحرب الأهلية والتي امتدت من العام 1936 إلى العام 1939 م ، وراح ضحيتها أكثر من مليون مواطن إسباني ، حيث تركت الحرب الأهلية جروحًا عميقة في جسد

الشعب الإسباني، ولا تفوتنا الإشارة إلى تجـربة جنوب أفريقيا التي أنهت قرونًا طويلة من نظام الميز العنصري المعروف بنظام الأبرتهايد Apartheid Regimes وهناك العديد من التجارب الأخرى؛ ولكن سيحاول هذا البحث جاهدًا التركيز على التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية وكيفية الاستفادة منها وإسقاطها على الحالة الليبية ، نظرًا للتشابه الكبير في القيم الدينية والاجتماعية والعرف الاجتماعي ما بين المجتمع الجزائري والمجتمع الليبي اللذان يشتركان في عديد القواسم المشتركة. فالتجربة الجزائرية أكدت بما لا يدع مجالا للشك أن هناك إمكانية لتسوية الصراعات والخلافات واستعادة الأمن والسلم الأهليْن بالوسائل والطرق السلمية وتحقيق الوئام المدني ، استعاضة عن انتهاج العنف والدخول في حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد.

إشكالية البحث وتساؤلاته :

طرح البحث التساؤلات التالية :

إلى أي مدى نجحت التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية في إقرار التعايش السلمي في المجتمع الجزائري؟ ومن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عديد الأسئلة الفرعية من ضمنها: ما مفهوم المصالحة الوطنية ؟ كيف نجحت التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية؟ هل يمكن تطبيق التجربة الجزائرية وإسقاطها على الحالة الليبية؟

كما قدمت فرضيات البحث إجابات مؤقتة عن سؤال الإشكالية والتي تمثلت في أن نجاح التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية في إقرار التعايش السلمي في المجتمع الجزائري بعد العشرية السوداء كفيل باستعارتها ومحاولة إسقاطها على المجتمع الليبي .

الهدف من البحث :

ويهدف هذا البحث على التأكيد على الدور المهم الذي تلعبه المصالحة الوطنية في تحقيق العدالة الانتقالية وإرساء قيم التعايش السلمي وترميم النسيج الاجتماعي ، وترسيخ سيادة القانون ، من خلال حق الفرد في العيش في مجتمع يسوده الأمن والسلم، وحق الضحايا الذين تعرضوا للعنف من قبل الجناة إلى جبر الضرر وإقرار التعويض المناسب لهم معنويًا وماديًا.

منهج البحث :

ويندرج هذا البحث ضمن الدراسات التحليلية وهي تستخدم عديد المناهج العلمية من ضمنها المنهج التاريخي لتتبع جذور الأزمة الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي ،

كما تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لتتبع النصوص المتعلقة بموضوع الدراسة والاستدلال بها وبالمنهج التحليلي للقياس والتدليل.

وسيتم تقسيم البحث للمحاور التالية:

المحور الأول : قراءة في جـــذور الأزمة الجزائرية (العشرية السوداء) ، والمحور الثانـــي : مقاربة معرفية ومفاهيمية للمصالحة الوطنية والتعايش السلمي (إطار نظري) ، والمحور الثالث : قراءة في بنود ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر ، والمحور الرابع : هل يمكن إسقاط التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية على الحالة الليبية؟ ثم الخاتمة

المحـــور الأول ـ قراءة في جذور الأزمة الجزائرية (العشرية السوداء):

تُعتـــبر الفترة من العام 1992م إلى العام 2002 م ، من أســـوأ الفترات وأكثرها عنفًا ودموية في التاريخ السياسي الحديث للجزائر ، وهـــو ما يطلق على تلك الفترة الآن بالعشرية السوداء ، فبعد إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية في العام 1991م ، اجتاحت العديد من المدن الجزائرية موجة من المظاهرات والاحتجاجات الرافضة لعملية الإلغاء ودخلت البلاد في منزلق خطير اتسم بالعنف والعنف المضاد ، ولاستعراض جذور الأزمة الجزائرية يتطلب الأمر منا الغوص في البيئة السياسية والاقتصادية وتحليلها السابقة للعشرية السوداء، فهناك عديد المؤشرات السابقة للعشرية السوداء والتي كانت تدفع باتجاه هذا المنزلق الخطير ، "لم تكن الحقبة السوداء في الجزائر سوى مرحلة لاحقة من أول اضطرابات عنيفة، اندلعت خلال فترة حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد في الخامس من أكتوبر (تشرين الأول) 1988م ، في أنحاء البلاد احتجاجاً على الظروف المعيشية الصعبة، التي أدّت في النهاية إلى انهيار نظام الحزب الواحد الذي كان يحكمها منذ الاستقلال في عام 1962، لتكون المحرك الأول لتكريس التعددية الحزبية والإعلامية وتحرير الاقتصاد، أين اعتمد دستور جديد؟" (لونيسي، 2024)، فبعد وفاة الرئيس الجزائري الأسبق هواري أبومدين في العام 1978 م ، دون أن ينصب أي نائب له يخلفه ، كان قد أشعل حالة من الصراع بين تيار الصقور في حزب جبهة التحرير الوطني وهو الحزب الوحيد الحاكم في الجزائر وبين تيار السياسيين بقيادة عبدالعزيز أبوتفليقة ، ليتدخل الجيش ليحسم الموقف عن طريق ترشيحه لأحد قياداته وهو الشاذلي بن جديد ، حيث ينص دستور 1976 على ضرورة اختيار رئيس الجمهورية من قبل جبهة التحرير الوطني " (عمر، 2019) ، وعلى الرغم من تنصيب الشاذلي بن جديد رئيساً للجزائر إلا أن الصـــراع استمر بين تيار الصقور في حزب جبهة التحرير الوطني -والذين ينادون

أن رئيس الدولة يجب أن يكون من قادة الجيش وبترشيح من الجبهة- وبين تيار السياسيين الذين يرون أن ترشـــيح الرئيس يجب أن يكون من المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، وقد حاول الرئيس الشاذلي بن جديد إدارة هذا التنافس بين التيارين لصالحه لتركيز معظم الصلاحيات تحت قبضته واتجه إلى أبعد من ذلك عندما قرر ضرورة إعادة تقييم العملية السياسية في الجزائر برمتها إلا أنه وجد معارضة شديدة من الحرس القديم في جبهة التحرير الذين كانوا منتفعين من حالة الجمود السياسي والاقتصادي، وفي خضم هذا الصراع ما بين الرئيس بن جديد وتيار المتشددين في جبهة التحرير الوطني كانت الأزمات الاقتصادية تتفاقم نتيجة لانهيار سعر النفط والذي انعكس بصورة مباشرة على حياة المواطن الجزائري البسيط ، حيث ارتفعت الأسعار وصاحبت هذا الارتفاع ظهور مشاكل التضخم والبطالة وأزمة السكن لدرجة أن الجزائر أصبحت عاجزة عن تسديد الفوائد المترتبة على مديونيتها للمؤسسات والبنوك الدولية (عمر، 2019) . وفي 5،6 أكتوبر من العام 1988 ونتيجة للجمود السياسي والوضع الاقتصادي السيئ عمت الاحتجاجات والمظاهرات في كل من الجزائر العاصمة وعنابة ووهران وقسنطينة وتيزي وزو ، حيث طالب منظمو هذه الاحتجاجات ضرورة قيام النظام بإصلاحات جذرية واتخاذ خطوات ملموسة باتجاه الإصلاح والتغيير "وجاءت استجابة السلطة سريعة مع الرسالة التي حملها المتظاهرون ، وتم الإعلان عن إقرار دستور جديد يعكس رؤية جديدة للأوضاع ويضع حدا لدستور 1976 ، فجاء دستور 23 فبراير 1989 م، والذي اعترف لأول مرة بالتعددية السياسية وبفكرة اقتصاد السوق" (شكري، 1989) . لقد نجحت هذه الاحتجاجات في الضغط على النظام السياسي في الجزائر وأجبرته على إقرار التعددية السياسية وتغيير الدستور ، حيث نصت المادة 40 منه إقرار التعددية الحزبية فتشكلت عديد الأحزاب والتنظيمات السياسية والتي كان من أهمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ذات التوجه الإسلامي بزعامة علي بلحاج ، وعباس مدني اللذان استغلا هامش الحرية الذي أعطاه الدستور الجديد فانتشرت فروع هذه الجبهة في عديد المدن الجزائرية وأصبحت أعداد المنظمين لهذه الجبهة في تزايد سريع ومستمر عبر استقطابها للأفراد عبر الجمعيات الخيرية والثقافية والاجتماعية والسيطرة على المنابر في المساجد وحرم الجامعات ، مما دفع قادة الجيش والأجهزة الأمنية بتحذير الرئيس بن جديد من خطورة هذه الجبهة والأيديولوجيا التي تحملها ، إلا أن الرئيس بن جديد لم يعطي أي اهتمام لهذه الأصوات ، وأصر على ضرورة الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية وإقامة الانتخابات في موعدها المحدد .

وفي 12 يونيو من العام 1990 أقيمت الانتخابات البلدية وحصدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فيها على 188 مقعد من الدور الأول وهو ما يمثل انتصارًا ساحقا للجبهة الإسلامية للإنقاذ مقابل جبهة التحرير الوطني التي تحصلت فقط على 16 مقعد.

المجلس الدستوري

إعلان النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية
الدور الأول : 26 ديسمبر سنة 1991

إعلان مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 30 ديسمبر سنة 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر سنة 1991 (الدور الأول).

– بناء على الدستور، لا سيما المادة 153 منه،

– ويقتضي قانون الانتخابات والنظام الداخلي للمجلس الدستوري،

– وبعد الاطلاع على جميع المحاضر الواردة من اللجان الانتخابية، والملاحظات المدونة فيها، وضبط الأرقام المسجلة،

– وبعد المداولة، يعلن المجلس الدستوري نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر سنة 1991،

– وطبقا لأحكام قانون الانتخابات يفتح مجال الطعون ابتداء من تاريخ هذا الاعلان :

– عدد الناخبين المسجلين : 13.258.554

– عدد الناخبين المصوتين : 7.822.625 أي 59٪ من المسجلين

– عدد الناخبين الممتنعين : 5.435.929 أي 41٪ من المسجلين

– عدد الأصوات المعبر عنها : 6.897.719 أي 88,18٪ من المصوتين

– عدد الأوراق الملغاة : 924.906 أي 82, 11٪ من المصوتين

– عدد المقاعد المحرزة في الدور الأول : 232، موزعة على الفائزين حسب ما يأتي :

1 – الجبهة الإسلامية للإنقاذ : 188 مقعد.

– عدد الأصوات المحصل عليها : 3.260.222 صوت.

2 – جبهة القوى الاشتراكية : 25 مقعدا.

– عدد الأصوات المحصل عليها : 510.661 صوت.

3 – جبهة التحرير الوطني : 16 مقعدا.

– عدد الأصوات المحصل عليها : 1.612.947 صوت.

4 – المترشحون الأحرار : 03 مقاعد.

حرر في الجزائر بمقر المجلس الدستوري يوم الاثنين 23 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 30 ديسمبر سنة 1991.

رئيس المجلس الدستوري
عبد المالك بن حبيلس

- **مصدر الصورة موقع الجزيرة نت**
- **https://www.aljazeera.net/midan/intellect/history/2019**

وهنا يتوجب علينا رصد بعض الدلالات من وراء هذه النتائج ، ولماذا صوت الناخب الجزائري واختار الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟

إن أيّ قراءة متأنية لهذه النتائج سيتضح أن الناخب الجزائري كان يمارس ما يسمى في العلوم السياسية بالتصويت الانتقامي (Punitive Vote) ، وذلك كسلوك عقابي استخدمه هذا الناخب ضد حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم والذي كان الحزب السياسي الوحيد المسيطر على الحياة السياسية ، فالتعددية السياسية كانت مجرمة سياسيا وممنوعة قانونيًا ناهيك عن انتشار الفساد والمحسوبية والوساطة وتفاقم البطالة وتزايد ارتفاع الأسعار ، فاستغلت الجبهة الإسلامية هذه النقاط وقدمت مشروعًا انتخابيًا يستند على العدالة في توزيع الثروة وإدارة الدخل القومي وضرورة محاسبة الفاسدين ، فاستهدفت أبناء الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة عن طريق تقديم المساعدات والإعانات لهم وفتح أسواق تحت مسمى (الأســـواق الإسلامية) تكون أسعار السلع المعروضة فيها أرخص من أسعار الأسواق الأخرى.

كانت النتائج صادمة لجبهة التحرير الوطني وقادة الجيش ، فقامت قوات الأمن بحملة اعتقالات واسعة النطاق ضد قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وضد رموزها مما

أدى ذلك دعوة الجبهة الإسلامية لمناصريها للخروج في مظاهرات احتجاجية رفضا للسياسات القمع التي تمارسها الحكومة ضدها ؛ بل ودعت إلى الدخول إلى الدخول في اضراب عام ، وهو ما حـــدث في مايو 1991 ، وفي يونيو من نفس العام أعلن الرئيس بن جديد حالة الطوارئ وتطبيق الأحكام العرفية واعتقال كل من عباس مدني ، وعلي بلحاج قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (عمر، 2019) ، وفي فبراير من العام 1992 تم تعليق العملية الانتخابية ، وعلى إثر ذلك اندلعت موجات من العنف ودخلت البلاد في حالة من عدم الاســتقرار السياسي والأمني وكان المدنيون الطرف الأضعف في هذه الحلقة حيث تعرض بعضهم للاغتيالات والقتل الجماعي ، وتعرضت النسوة للاغتصاب والعنف الجنسي ، "وقد وفر توسّع الانتهاكات الإنسانية أرضًا خصبة سمحت للجماعات الإسلامية بتجنيد الشباب وإضفاء طابع التشدد على قطاع واسع من الشعب الجزائري ... ، ففتح التدخل العسكري مجالاً للمتشددين داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين رأوا العنف بديل وحيد لتحقيق أهدافهم السياسية ولإنشاء دولة إسلامية" (زراولية، 2022) . وبذلك دخل المجتمع الجزائري في دوامة العنف والعنف المضاد ، حيث يرى قادة الجيش والأجهزة الأمنية أنهم مطالبون باستتباب الأمن وملاحقة المتطرفين وحماية النظام والدستور ، ويرى أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ انهم صوت الشارع وأن نجاحهم في الانتخابات يعطيهم الشرعية الكاملة لتولي زمام الأمور في البلاد .

لقد " أفضت مرحلة التحول السياسي بعد العام 1988 إلى تعددية سياسية غير منظمة ، نجم عنها انفتاح سياسي وإعلامي لم يكن منضبطًا في أغلبية الأحيان ، وافتقد تقاليد الممارسة السياسية الرصينة وثقافة الاختلاف ، كذلك يعاب على هذه الفترة التوظيف السياسي الطابع لركائز الهوية الوطنية الجزائرية حيث جرى السماح بتأسيس أحزاب على أساس ديني وهوياتي على الرغم من الموانع الدستورية " (سعود، 2018) ، فبعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية حاول قادة الجيش الدخول في مفاوضات مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في محاولة منهم لإيقاف مسلسل العنف والمذابح إلا أن تعنت الطرفين وتبادل الاتهامات أسهم في تفاقم الأزمة ، فكانت الأوضاع مفتوحة على كل الاحتمالات ، وكان كل الجزائريين يعيشون حالة من الترقب وبلادهم تسير نحو المجهول ، فالرئيس الشاذلي بن جديد وقع بين المطرقة والسندان فهو أمام خيارين أحلاهما مر ، إما أن يرفض فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويعارض المشروع الديمقراطي الذي حاول إرسائه منذ بداية وصوله لسدة الرئاسة أو

أن يحترم إرادة الشعب الجـزائري وتتحول الجزائر إلى إمارة إسلامية يحكمها المتطرفون ، وهو ما أدخل البلاد في نفق مجهول .

المحور الثاني ـ مقاربة معرفيـــة ومفاهيمية للمصالحة الوطنيـــــة (إطار نظـــــري):

تتعرض العديد من الدول إلى الاضطرابات السياسية والصراعات الإثنية والعرقية والقبلية والدينية وحالات عدم الاستقرار ، والمتمثلة في الحـــروب الأهلية وممارسات العنف والتشريد والانتقام والإبادة الجماعية ، مما يسبب ذلك في حدوث شروخ عميقة في النسيج الاجتماعي قد تستمر إلى مئات السنين ، ولهذا تسعى معظم الدول إلى إزالة آثار صراعات الماضي عن طريق إجراء عملية مصالحة وطنية تهدف إلى تضميد هذه الشروخ وتحقيق التسامح وإرساء مبادئ التعايش السلمي وبناء أرضية مشتركة ، وهو ما يتطلب مصالحة وطنية والتي تعتبر برنامج عملي يسعى إلى طي صفحات الماضي ونشر السلم الاجتماعي ، وإعادة الاستقرار والأمن الأهلي ، ورغم أهمية كل العوامل والسياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية إلا أن نجاح أي عملية مصالحة تتطلب وجود إرادة سياسية تلعب دورًا مهمًا في خلق آليات فعَّالة وأساس متين لهذه المصالحة وذلك بالتوازي مع مشاركة مجتمعية ناضجة وفاعلة عن طريق خلق مسارات للحوار الوطني والذي يضم كل فئات المجتمع دون إقصاء أو تهميش. فالمصالحة الوطنية هي أحد الأدوات الرئيسية التي تسهم في إعادة ترميم المجتمعات وتسعى إلى إعادة بناء الثقة وتعزيز السلم الاجتماعي وتقوية الروابط بين أفراد المجتمع وتعزيز التضامن وجبر الضرر ، ولأن مصطلح المصالحة الوطنية هو مصلح مرتبط بحقل العلوم الإنسانية ومتصل بالسلوك الإنساني فهو مفهوم متعدد الدلالات ، وهنا يجب التنويه إلى نقطة مهمة وهي أنه لا يوجد اتفاق على تعريف مفهوم المصالحة وذلك ناتج لمرونة وغموض هذا المصلح من جهة ومن جهة أخرى بسبب الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ما بين المجتمعات ، فلكل مجتمع خصوصية ، وما ينجح من تجارب في مجتمع معين ليس بالضرورة أن ينجح في باقي المجتمعات .

" فالمصالحة مصطلح واسع فضفاض يحتمل أكثر من معنى له العديد من المرادفات ، كالتوفيق بين الأطراف ، وإعادة العلاقات وهو يرتبط عادة بالمفاهيم الأخرى مثل الاعتذار ، والتسامح وبناء السلام والتعايش السلمي ، والعدالة التصالحية ، وقد تختلف معانيه ومدلولاته من شخص لآخر ، ومن مجتمع إلى آخر" (عيسى، 2018) ، فالمصالحة الوطنية هي توافق جماعي لتنظيم وإقرار العيش المشترك ، ورأب

الصدع الذي سببته الصراعات والحروب الأهلية. وعليه يتطلب تحديد مفهوم المصالحة لغة ، واصطلاحًا ، فالمصالحة لغةً[1]* هي " لفظ مشتق في أصلها اللغوي من الصلاح ، وهو ضد الفساد ، والصلح السلم ، وصالحه مصالحة وصلاحًا ، واصطلحا وأصالحا ، وتصالحا ، واصتلحا ، واستصلح نقيض استفسد" (سعود، 2018) ، والمصالحة "بضم الميم وفتح اللام، مصدر الفعل صالَحَ، وتعني الاتفاق الذي يعقده المتنازعون ليفضّوا نزاعًا قائمًا أو متوقعًا، بتنازل كل منهم عن شيء من مطالبه" (المعلولي، 2024) ، وأما قاموس اكسفورد فيعرف المصالحة بأنها: " إنهاء حالة اللاتوافق وبدأ علاقات طيبة من جديد بين أطراف النزاع" (ليلى، 2022) ويرى الباحث أن الرأي الراجح أن "مصطلح المصالحة الوطنية نشأ من أصول دينية ، فالآيات والمحفزات الأساسية للمصالحة (التسامح ، الصفح ، العفو) نجد أصولها في التعاليم الدينية ، وهناك العديد من النصوص في الشريعة الإسلامية التي تحث على ثقافة الحوار وتحض على الصفح وتشجيع المصالحة" (عيسى، 2018) ، حيث تؤكد الشريعة الإسلامية ومن خلال العديد من الآيات القرآنية على أهمية المصالحة والعفو والتسامح ، أما اصطلاحًا ، فيعرف الطاهر سعود المصالحة الوطنية بأنها " طور من أطوار سيرورة كلية لتحقيق السلام في مجتمع فقده ، حيث تبدأ هذه السيرورة وتستمر على متصل زمني ثلاث مراحل يشمل : تسوية النزاع بوقف أعمال العنف ثم حل النزاع بمعالجة مسبباته والمصالحة التي تعالج الآثار الناجمة عن النزاع" (سعود، 2018) .

وعليه فإن المصالحة الوطنية هي انعكاس لرغبة أطراف النزاع بوقف العنف ومعالجة التناقضات بطرق ودية وسلمية ، والمصالحة الوطنية بهذا المعنى هي رغبة مجتمعية تسعى للتقريب بين وجهات النظر المتباعدة وردم الهوة بين أطراف الصراع ، وأما التعريف الذي وضعته الوكالة الدولية السويدية لتنمية التعاون فهو ينص على أن المصالحة الوطنية هي " عملية مجتمعية تتضمن اعترافا مشتركا بمعاناة الماضي وتغيير السلوك الهدام إلى علاقة بناءة نحو سلام مستدام" (ماجد، 2013) .

ونخلص للقول أن المصالحة الوطنية هي مشروع وطني يسعى لتحقيق السلم الأهلي والتعايش السلمي في المجتمعات التي تتعرض لصراعات إثنية أو عرقية أو دينية أو قبلية أو اضطرابات سياسية تتسم بالعنف ، وهي عملية تحتاج لتكثيف جهود الإرادة السياسية والمجتمعية والوصول إلى قناعة ذاتية بضرورة معالجة كل الاختلافات

[1] - للمزيد أنظر القاموس المحيط، (بيروت ، مؤسسة الرسالة للطباعة والتوزيع 20025) ص 229

والتناقضات بطرق سلمية ، عن طريق إيقاف السلوك العنيف وممارسات القتل والتهجير هذا أولا ، وثانيًا ضرورة إرساء ثقافة التسامح والعفو والتصالح باستخدام المنابر الدينية والإعلامية والتعليمية ، كما تتطلب عملية المصالحة الوطنية إلى تكفل الدولة ومؤسساتها القضائية بجبر الضرر ودفع التعويضات وانزال العقوبات على المخالفين والمدانين ، واستخدام كل الآليات والأدوات الفاعلة التي من شأنها أن تزيل كل التراكمات السلبية التي نتجت من أعمال القتل والتشريد والعنف ، وذلك حتى تستطيع أن تنقل الشعب من حالة العدوانية واللاسلم والفوضى إلى حالة التعايش السلمي.

المحور الثالث ـ قراءة في بنود ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائـــر:

يعتبر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي أقــره المجتمع الجزائري عبر استفتاء عام بنسبة 97.38% دعا إليه رئيس الجمهورية يوم 29/سبتمبر/2005 (دمانة، 2020)، ويعتبر هذا الميثاق امتداد لقانون الوئام المدني الذي اقترحه الرئيس عبدالعزيز أبوتفليقة لإنهاء الأزمة الأمنية التي عرفت باسم العشرية السوداء ، عن طريق اتباع سياسات عامة تتسم بالعفو العام على كل الذين تورطوا بجرائم من عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة وخصوصا ما يعرف باسم الجيش الإسلامي للإنقاذ، وقبل أن نستعرض بنود هذا الميثاق علينا أن نشيد بالمصطلحات والعبارات المستخدمة في هذا الميثاق والتي تعكس رغبة النظام السياسي في إيجاد مخرج من هذه الأزمة ومحاولة طي صفحة الماضي المليئة بالجراح ، فنجد المشرع قد استخدم عبارات ومصطلحات توحي بالحيادية وعدم الانحياز لأي طرف من أطراف الصراع فمثلا استخدم عبارة (ميثاق السلم والمصالحة) دون أن يوجه أي إيحاء بتوجيه اللوم أو الاتهام لأي طرف ، كما يلاحظ في هذا الميثاق استخدامه لعبارة (المأساة الوطنية) بدل العبارة المستخدمة في القنوات الإعلامية (العشرية السوداء) .

حيث قسم هذا الميثاق إلى :

ـ ديباجـــــة :

والتي تم التأكيد فيها نضال الشعب الجزائري وما قدمه من تضحيات من أجل حريته وكرامته ، حيث امتزجت دماء الجزائريين بمختلف أصولهم العرقية والإثنية دفاعا عن استقلال الجزائر وحريته وحرية شعبه ، حيث يستمد الشعب الجزائري وحدته وهو كالجسد الواحد نتيجة لما يؤمن به من قيم روحية ودينية وأخلاقية ، ولقد

عبر هذا الشعب من جديد عبر تزكيته للإرادة السياسية ومنحها موافقته عبر استفتاء عام بتزكية هذا الميثاق ، رغبة منه في انهاء هذه المأساة الوطنية. كما أشادت هذه الديباجة بدور المؤسسات العسكرية والأمنية وأسر شهداء الواجب الذين واجهوا الإرهاب وضحوا بدمائهم من أجل حماية الجمهورية والدستور ، كما أشارت هذه الديباجة إلى ضرورة التسامي على هذه المأساة نهائيا وعدم الخوض في هذه الفتنة وطي صفحتها وعدم اجترارها من جديد ، كما أكدت هذه الديباجة على نقطة مهمة وهي أن الإرهاب الذي مني به الشعب الجزائري طيلة عقد من الزمن يتنافى مع القيم الإسلامية التي تؤكد على لم الشمل والعروة الوثقى وعلى السلم والتسامح والصفح .

1 ـ إجـــراءات المصالحة : حيث نص ميثاق السلم والمصالحة على جملة من الإجراءات التي تسعى إلى تعزيز السلم وتحقيق المصالحة الوطنية باعتبارها مطلبًا شعبيًا والتأكيد على الدور المهم والرئيسي الذي تلعبه المؤسسات العسكرية والأمنية المختلفة وعدم المس بها تحت أي ذريعة . ثم استطرد الميثاق في طرح العديد من الخطوات والإجراءات وذلك على النحو التالي :

2ـ **الإجراءات التي تهدف إلى ترســـيخ السلم** : عن طريق طرح آليات وخطوات عملية مثل إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم طواعية للسطات القضائية وذلك اعتبارا من منتصف يناير من عام 2000 ، وهو تاريخ انتهاء مفعول قانون الوئام المدني .

3ـ **إبطال المتابعات القضائية** : في حق كل من يسلم سلاحه ويتعهد بعدم ممارسة أي نشاط مضاد بشرط أن لا يكون قد تورط في جرائم المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات الخاصة أو قام بتخريب وإحراق الأماكن العامة.

4ـ **إبطال المتابعات القضائية في حق المطلوبين** : سواء داخل الجزائر أو خارجها والذين يمتثلون طواعية أمام الجهات القضائية المختصة مالم يكونوا قد تورطوا في المجازر الجماعية أو قاموا بتخريب الممتلكات العامة.

5ـ **ابطال المتابعات القضائية ضد أي فرد يمتثل طواعية** أمام الجهات القضائية المختصة ويصرح بكل نشاطاته وما لديه من معلومات.

6ـ **إبطال الأحكام القضائية في حق الأفراد** المحكومين غيابيا أو المكومين حضوريا أو الموقفين مالم يكونوا قد تورطوا في المجازر الجماعية قاموا بتخريب الممتلكات العامة.

7ـ إجراءات تهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية : وهي جملة من الإجراءات تهدف للقضاء على بذور البغضاء وترسيخ قيم التصالح والعفو والتسامح عن طريق إنهاء

المضايقات وإعادة المفصولين إلى مناصبهم وتسوية أوضاعهم الإدارية والوظيفية بشرط أن يكون هؤلاء الأفراد قد انتهجوا سياسة السلم والوئام ورجعوا إلى جادة الطريق السليم. كما أكدت هذه الإجراءات على أن الشعب الجزائري ، وإن كان مستعدًا للصفح والتسامح والغفران في ذات الوقت لن ينسى من قاموا بالعبث بتعاليم الدين الإسلامي .

8ـ إجراءات تكفل ملف المفقودين : وهو الملف الذي يحظى باهتمام الدولة والذي تسعى إلى تسويته تسوية جذرية دون توجيه أي مسئولية قانونية للدولة عن هذا الاختفاء أو التغييب ، مع اعتبار أن كل المفقودين هم ضحايا للمأساة الوطنية ، مع تحمل الدولة في دفع التعويضات المناسبة لأهالي المفقودين.

9ـ إجراءات تسعى إلى ترسيخ قيم التماسك والتآزر الوطني : ورفض سياسات التهميش والإقصاء خصوصًا على الأفراد الذين تورط ذويهم في ممارسات إرهابية وحملوا السلاح ضد الدولة ، بل وتتكفل الدولة بأسرهم وتقديم المساعدات لهم ، وأكد ميثاق السلم والمصالحة على تفويض السيد رئيس الجمهورية على التماس العفو والصفح من جميع الأسر والعائلات التي عانت من ويلات المأساة الوطنية وأن يرفض الشعب الجزائري أي تدخل أجنبي يسعى لاستغلال هذه المأساة لجندته المشبوهة .

وبعد أن تم الاستفتاء الشعبي على هذا الميثاق وحاز ثقة الشعب بالأغلبية العظمى "ولوضع هذه الترتيبات موضع التنفيذ بعد أن حاز الميثاق التأييد الشعبي ، صدرت مراسم وأوامر رئاسية عدة في 28/فبراير /2006 (سعود، 2018)

- أمر رقم 10/06 يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية .
- مرسوم تعويض ضحايا المأساة الوطنية المفقودين.
- مرسوم يتعلق بإعانة الأسر التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب
- مرسوم يتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.

وبشكل عام ، نستطيع القول وبعد تسعة عشر عاما من إقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية أن هذا الميثاق قد حقق العديد من النتائج الملموسة من ضمنها أنه قطع الطريق أمام التدخل الخارجي واستغلال هذه المأساة وتدويلها لصالح أجندته المشبوهة ، كما حافظ هذا الميثاق على الوحدة الوطنية وتضميد الشروخ التي أصابت النسيج الاجتماعي وترميم البيت الداخلي واستعادة الأمن والسلم والتماسك الاجتماعي وإطلاق عجلة البناء وإنهاء حالة الصراع والفوضى والصراع.، وبلغة الأرقام فقد ذكر "رئيس خلية المساعدة القضائية المكلفة بتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

... أن الميثاق طُبق بنسبة 95% ، وبين أن هناك أكثر من 15 ألف شخص مستهم إجراءات المصالحة الوطنية منهم 6 آلاف شخص استفادوا من تدابير الوئام المدني ، كما استفادت 7100 عائلة مفقود من مجموع 7144 عائلة معنية ، واستفادت 11224 عائلة إرهابي محرومة من ضمن قائمة رسمية بالإرهابيين الذين تم القضاء عليهم والمقدرين ب 17 ألف إرهابي ، وأعيد دمج أكثر من 4300 شخص في مناصب عملهم بعد تسريحهم منها أثناء فترة المأساة الوطنية (سعود، 2018) .

المحور الرابع ــ هل يمكن إسقاط التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية على الحالة الليبية؟

على الرغم من وجود العديد من التجارب الناجحة في المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في كثير الدول مثل : إسبانيا وجنوب أفريقيا ورواندا ، إلا أنه في هذا البحث تم اختيار النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية ومحاولة إسقاطها على الحالة الليبية ، وذلك للعديد من الاعتبارات من أهمها وجود جملة من القواسم المشتركة التي تجمع كلى المجتمعين ، فكل من المجتمع الجزائري والمجتمع الليبي يتكونان من نفس التركيبة الإثنية والعرقية (عرب، أمازيغ) وكلى المجتمعين يجمعها الدين الإسلامي على المذهب المالكي وتجمعهما الكثير من الروابط المشتركة كاللغة والتاريخ والجغرافيا .

وفي هذا المحور سنحاول التركيز على تقارب الخصائص الاجتماعية بين كل من المجتمع الجزائري والمجتمع الليبي من خلال الجدول التالي

الجدول رقم 1 تشابه الخصائص الاجتماعية بين المجتمع الجزائري والمجتمع الليبي

ر.م	وجه التشابه	المجتمع الليبي	المجتمع الجزائري
1-	مؤشر المكونات الاجتماعية	يتكون المجتمع الليبي من غالبية من العرب ومن نسب بسيطة من الأمازيغ البربر، ومن الأفارقة، ومن التبو والطوارق.[2]	يتكون المجتمع الجزائري من غالبية من العرب ونسب بسيطة من الأمازيغ الذين ينقسمون بدورهم إلى القبائل والشاوية والطوارق والشناوة
2-	مؤشر القبيلة	يقوم النظام الاجتماعي في ليبيا على مكون القبيلة باعتبارها نقطة ارتكاز وهذا المجتمع مقسم للعديد من القبائل المنتشرة غربا وشرقا وجنوبا	يعتبر المجتمع الجزائري مجتمع قبلي وهو مقسم إلى العديد من القبائل والأعراش مثل قبائل الأوراس وقبائل الشاوية وغيرها

[2] - للمزيد أنظر يوسف محمد جمعة ، ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، 2013)

-3	مؤشر الدين والمذهب	يعتبر المجتمع الليبي مجتمع مسلم سني على مذهب الإمام مالك ، والإباضية في المناطق الأمازيغية في جبل نفوسة	يعتبر الدين الإسلامي هو دين الأغلبية العظمى من الشعب الجزائري وهو مجتمع سني على مذهب الإمام مالك ، مع نسب بسيطة في بعض الواحات البربرية تعتنق المذهب الأباضي
-4	مؤشر الهوية واللغة	ترجع أصول غالبية المجتمع الليبي إلى هجرات القبائل العربية إلى شمال أفريقيا ، وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد	ينحدر المجتمع الجزائري من أصول عربية ، وتعتبر كل من اللغة العربية والأمازيغية هما اللغتان الرسميتان في الجزائر مع أن الأغلبية العظمى تتحدث العربية

الجدول من إعداد الباحث

بالإضافة إلى التشابه في التركيبة الاجتماعية والعرقية والإثنية وتماثل اللغة والدين والمذهب وغيرها من الخصائص عانى كلى المجتمعين من الحركات الإسلامية المتطرفة واستخدام العنف وعاش كلى الشعبين سنوات من الفوضى وعدم الاستقرار. ولكن مع كل ذلك هل يمكن الاستفادة من التجربة الجزائرية وإسقاطها على الحالة الليبية ؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال يتطلب منا الأمر الإشارة إلى أن أي مشروع للمصالحة الوطنية فإنه يهدف إلى إصلاح العلاقات بين الأطراف المتنازعة والمتصارعة ورأب الصدع وترميم الشروخ التي قد تحدث في النسيج الاجتماعي .

إن إعادة الثقة ، وإرساء قيم التسامح والعيش المشترك هي الخطوة الأولى لإصلاح النسيج الاجتماعي ومن ثم إرساء مصالحة وطنية شاملة بين كل فئات المجتمع . حيث عانت ليبيا منذ العام 2011 من منعطفات سياسية وأمنية حادة تمثلت في صراعات مسلحة وحروب دامية بين بعض مكونات المجتمع الليبي .

ونتيجة لهذه الصراعات المسلحة والتي تسببت تكاليف باهظة الثمن دفعها المجتمع الليبي وأدّت إلى شروخات عميقة في النسيج الاجتماعي ليس على مستوى القبائل والمناطق ؛ بل حتى على مستوى الأسر والعائلات مما جعل المصالحة الوطنية والمجتمعية مطلبًا شعبيًا وسياسيًا أكثر إلحاحًا من ذي قبل ، فبعد سقوط النظام السابق ، ظهرت حاجة ملحة لإصدار قانون العفو عن وقائع معينة وأن يكون عاماً ومبرراً بمصلحة اجتماعية وان يهدف إلى تجاوز الحالة الظرفية والمحافظة على تماسك المجتمع ، حيث صدر القانون رقم (17) لسنة 2012 "بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية "لقد عرَّف القانون في مادته الأولى، والتي خصها

بالتعريفات، أن القصد من مصطلح العدالة الانتقالية هو: "مجموعة من الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية والاجتماعية التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابق في ليبيا وما قامت به الدولة من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والعمل على إصلاح ذات البين بالطرق الودية بين بعض فئات المجتمع، كما حددت نفس المادة مصطلح "الوقائع" (أي : الجانب الموضوعي) بأنه يشمل "كل فعل يشكل جرمًا أو انتهاكًا لحقوق الإنسان" (الأطرش، 2021) ، وأوضحت المادة 3 أهداف هذا القانون والذي يسعى إلى ترسيخ السلم الاجتماعي ، وبث الطمأنينة في النفوس وأن العدالة قادرة على بسط الأمن والعدل بين ا لأفراد وتحقيق المصالحة الاجتماعية ، وجبر الضرر وتعويض الضحايا والمتضررين، كما تم صدور القانون رقم 29 لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية والذي حاول التأكيد على " الحفاظ على السلم الأهلي وترسيخه[...] تحقيق مصالحات مجتمعية وجبر الضرر الواقع بالضحايا والمتضررين نتيجة الوقائع التي يشملها مفهوم العدالة الانتقالية وفق هذا القانون وتعويضهم عن الأضرار التي تكون الدولة مسؤولة بالتعويض عنها". (الأطرش، 2021) ، كما أصدر مجلس النواب القانون رقم 2 للعام 2015 وبموجب هذا القانون تم إلغاء قانون العزل السياسي والذي صدر عن المؤتمر الوطني في مرحلة سابقة والذي كان يعتبر عائق من العوائق التي لا تخدم المصالحة الوطنية ، كما أصدر مجلس النواب وفي نفس العام القانون رقم 6 لسنة 2015 بشأن العفو العام .

إن كل هذه التشريعات والقوانين الصادرة عن المؤسسة التشريعية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن المجتمع الليبي لديه الرغبة الكاملة لتحقيق المصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي البغيض وإقرار قيم التعايش السلمي والعدالة الاجتماعية ولديه القدرة الكاملة على تحقيق هذا الهدف ، وعندما تعرضت مدينة في اقصى الشرق الليبي لكارثة طبيعية تنادى المجتمع الليبي بكامله لنجدة هذه المدينة ضاربا عرض الحائط بكل المناكفات والاختلافات والماضي البغيض .

الخاتمة :

واجهت العديد من المجتمعات الكثير من الصراعات والاضطرابات والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية والتي سببت في إحداث تصدعات في النسيج الاجتماعي ومن بين هذه المجتمعات المجتمع الجزائري الذي عاني من عشرية سواء استمرت عشر سنوات عانى فيها الكثير من الأهوال والقتل الجماعي والمجازر البشعة ، إلا أن المجتمع الجزائري طــوى هذه الصفحة المؤلمة والحزينة عبر اقراه لميثاق السلم والمصالحة الوطنية . فالتجربة الجزائرية أكدت بما لا يدع مجالا للشك أن هناك

إمكانية لتسوية الصراعات والخلافات واستعادة الأمن والسلم الأهليْن بالوسائل والطرق السلمية وتحقيق الوئام المدني ، استعاضة عن انتهاج العنف والدخول في حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد. وهو ما استدعانا لطرح هذا السؤال وهو : كيف نجحت التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية؟ هل يمكن تطبيق التجربة الجزائرية وإسقاطها على الحالة الليبية؟ وتم تقسيم هذا البحث لأربع محاور ، حيث تناول المحور الأول قراءة في جذور الأزمة الجزائرية (العشرية السوداء) من خلال تتبع الأحداث التاريخية في فترة العشرية السوداء وتحليلها تحليلاً علميًا موضوعيًا ، حيث أسهمت الاضطرابات التي حدثت في العام 1988 في إقرار التعددية السياسية والتي نتج عنها انفتاح سياسي غير منظم وغير منضبط سمح بتكوين أحزاب سياسية بقاعدة دينية أو عرقية وإثنية ، حيث يُعاب على هذه الفترة التّوظيف السياسي الطابع لركائز الهوية الوطنية الجزائرية حيث جرى السماح بتأسيس أحزاب على أساس ديني وهوياتي على الرغم من الموانع الدستورية ، وأما المحور الثاني فقد عالج المقاربة المعرفية والمفاهيمية للمصالحة الوطنية والتعايش السلمي ، فالمصالحة مصطلح واسع وفضفاض يحتمل أكثر من معنى ، وقد تختلف معانيه ومدلولاته من شخص لآخر ، ومن مجتمع إلى آخر ولذلك تناول هذا المحور تقديم مقاربة نظرية لهذا المصطلح . وأما المحور الثالث فقدم قراءة تحليلية لبنود ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر عن طريق استعراض بنود هذا الميثاق ومحاولة تفسيرها والغوص فيها . فهذا الميثاق هو امتداد لقانون الوئام المدني الذي اقترحه الرئيس عبدالعزيز أبوتفليقة لإنهاء الأزمة الأمنية التي عرفت باسم العشرية السوداء ، عن طريق اتباع سياسات عامة تتسم بالعفو العام على كل الذين تورطوا بجرائم من عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة وخصوصا ما يعرف باسم الجيش الإسلامي للإنقاذ، وقبل أن نستعرض بنود هذا الميثاق علينا أن نشـــيد بالمصطلحات والعبارات المستخدمة في هذا الميثاق والتي تعكس رغبة النّظام السياسي في إيجاد مخرج من هذه الأزمة ومحاولة طي صفحة الماضي المليئة بالجراح ، فنجد المشرع قد استخدم عبارات ومصطلحات توحي بالحيادية وعدم الانحياز لأي طرف من أطراف الصراع. أما المحور الرابع فقد تطرح السؤال التالي : هل يمكن إسقاط التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية على الحالة الليبية؟ فعلى الرغم من وجود عديد التجارب الناجحة في المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في عديد الدول مثل إسبانيا وجنوب أفريقيا ورواندا ، إلا أنه في هذا البحث تم اختيار النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية ومحاولة إسقاطها على الحالة الليبية ، وذلك للعديد من الاعتبارات من أهمها

وجود جملة من القواسم المشتركة التي تجمع كلى المجتمعين ، فكل من المجتمع الجزائري والمجتمع الليبي يتكونان من نفس التركيبة الإثنية والعرقية (عرب، أمازيغ) وكلى المجتمعين يجمعها الدين الإسلامي على المذهب المالكي وتجمعهما الكثير من الروابط المشتركة كاللغة والتاريخ والجغرافيا.

المراجـــــع :

أولا ـ الكتب :

- البطحاني، عطا الحسن .المصالحة الوطنية : إبراء جروح السودان . السودان : المجموعة السودانية للديمقراطية،2103
- بوكراع، لياس. الجزائر : الرعب المقدس . ترجمة خليل أحمد . بيروت: دار الفارابي، 2003
- أبوجرة، سلطاني. جذور الصراع في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995
- العادلي، حسين درويش. المصالحة هي الحل: نتسامح لنحيا . بغداد: مكتبة الثقافة والإعلام ، 2016
- شكوى،محمد عزيز .الارهاب الدولي دراسة قانونية . بيروت: دار العلم للملايين ، 1983

ثانيا أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير :

- وناس،فاطمة. " المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر
- سويقات، عبدالرزاق. " إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسطنطينة ، 2009

ثالثا الدوريات :

- عيسى، سامي أيوجيلة. "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في ليبيا " . دراسات الإنسان والمجتمع العدد 6 (2018) 6
- فاضل، آمال . " السلم المدني في الجزائر عبر آلية المصالحة الوطنية" . دراسات استراتيجية العدد 06 (يناير 2009)

رابعا مواقع على شبكة المعلومات الدولية :

- أحمد علي الأطرش. (6 اكتوبر، 2021). *دراسات*. تاريخ الاسترداد 2 12، 2024، من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5149
- الطاهر سعود. (2018). المصالحة الوطنية في الجزائر : التجربة والمكاسب . سياسات عربية ، 45.
- أمين لونيسي. (29 مارس، 2024). تقارير. تاريخ الاسترداد 23 11، 2024، من اندبندنت عربية: https://www.independentarabia.com/node/563336/%
- - ريمون المعلولي. (19 مايو، 2024). دراسات. تاريخ الاسترداد 29 11، 2024، من مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

https://www.harmoon.org/dialogues/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B/5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9/

- عزالدين عمر. (13 مارس، 2019). دراسات . تاريخ الاسترداد 23 11، 2024، من الجزيرة : https://www.aljazeera.net/midan/intellect/history/2019/3/13/
- فوزية زراولية. (2022). Publications Office. تاريخ الاسترداد 26 11، 2024، من An official website of the European Union: https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/1cb7362a-ede7-11ec-a534-01aa75ed71a1/language-ar